

أنظمة الإنذار المبكر أداة لتقييم الاستقرار المالي بالجزائر

خلال الفترة 2010-2019

Early warning systems as a tool for assessing Algeria's financial stability during the period 2010-2019

ضيف روفية

Dif Rofia

أستاذة محاضرة -أ-

بن محمد هدى¹

Ben Mahamed Houda

أستاذة محاضرة -أ-

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-الجزائر - جامعة قسنطينة 2-الجزائر -

r.nedjar@centre-univ-mila.dz

houda.benmahamed@univ-constantine2.dz

ملخص:

سعت الجزائر إلى بلوغ الاستقرار الاقتصادي والمالي على حد سواء عبر سلسلة الإصلاحات المالية والبنكية التي سنتها السلطات الرقابية، وتحقيق الاستقرار المالي يشمل قدرته على التخصيص الكفاء للموارد، وضبط وإدارة المخاطر المالية، مع ضمان استمرارية أدائه للوظائف الحيوية في ظل تفاقم الاختلالات المالية والاقتصادية داخليا وخارجيا. تستلزم الرشادة الاقتصادية ضرورة العمل على تطوير مؤشرات لتحليل سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي، مما فرض ضرورة تطوير سبل كمية لتقدير صلابة النظام، كنظم الإنذار المبكر التي تعد وسيلة دائمة ومستمرة لتوجيه وإنذار واضعي السياسات، لاتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية، احترازية من وقوع الأزمات. وحتى تتمكن من تقييم الاستقرار المالي للجزائر سنستخدم أنظمة الإنذار المبكر كأداة تسمح بالتنبيه المسبق بحدوث المخاطر على المستوى الجزئي (حالة مؤسسة مالية واحدة)، أو على المستوى الكلي (حالة النظام المالي ككل) خلال

¹ - هدى بن محمد، houda.benmahamed@univ-constantine2.dz

الفترة 2010-2019 لكشف عن التهديدات ونقاط القوة والضعف لدى البنوك والجهاز المصرفي، إضافة إلى التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتقييمه.

الكلمات المفتاحية:

الاستقرار المالي، أنظمة الإنذار المبكر، مؤشرات الحيطة الكلية، مؤشرات الحيطة الجزئية.

تصنيف JEL: G19 ,G17 ,G230

Abstract

Economic rationality necessitates the need to work on developing indicators to analyze the soundness and stability of the financial and banking system, which necessitated the need to develop quantitative ways to estimate the system's solidity, such as early warning systems - macro-prudential indicators - which are a permanent and continuous means to guide and warn policy makers, to take the necessary preventive measures, precautionary measures against crises. In order to be able to assess the financial stability of Algeria, we will use early warning systems as a tool that allows pre-warning of the occurrence of risks at the micro level (the case of one financial institution), or at the macro level (the case of the financial system as a whole) during the period 2010-2019 to detect threats, strengths and weaknesses. Banks and the banking system as a whole, in addition to forecasting and evaluating future risks.

Key words:

Financial Stability, Early Warning Systems, Macro Prudential Indicators, Micro Prudential Indicators

Jel Classification Codes : G19 ,G17 ,G230

1. مقدمة:

عكست الأزمات المتعاقبة خلال القرن الماضي أهمية سلامة القطاع المصرفي في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، خاصة بما تسهمه البنوك التجارية من دور حيوي في ردف الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي بالسيولة اللازمة والاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية، وبما أن أهم أسباب حدوث الأزمات يرجع إلى الضعف والاختلال المصرفي الناتج عن ضعف واحتلال أدوات الرقابة، الأمر الذي يستدعي لفت الانتباه إلى مدى أهمية تحقيق الاستقرار المالي الذي أصبح من أهم القضايا التي يعنى بها المجتمع الدولي، لذا كان لابد من الاهتمام بإيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة على التنبؤ بها قبل وقوعها.

تصبو سلطات الإشراف المالي المحلية والدولية إلى تحليل مؤشرات الاستقرار المالي الموازية مع تطور المؤشرات الكلية عملاً بمبدأ التحوط والاحتراز فحاولت جاهدة إيجاد إطار متكامل للاستقرار المالي في ظل تعاضم العولمة وإرهاصاتها وعيوب الهندسة المالية التي أبرزتها أزمة الرهن العقاري. يواجه النظام المصرفي الجزائري تحدياً كبيراً في سبيل مسيرته للتطورات التي تشهدها الأنظمة المصرفية العالمية، لتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي وحتى يتمكن من احتلال مكانة مناسبة، وفي ذات السياق سعى بنك الجزائر إلى إعادة صياغة تدابير الإشراف وتطوير أساليب الرقابة على شاكلة أنظمة الإنذار المبكر EWS التي تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لانتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات مؤشرات الحيلة الجزئية ومؤشرات الحيلة الكلية.

ومن خلال التشبع بالفكرة السابقة يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية مؤشرات الإنذار المبكر في تقييم الاستقرار المالي بالجزائر؟

إن هذه الإشكالية تنفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على

النحو التالي:

1. ما المقصود بمؤشرات الإنذار المبكر؟ .

2. فيما يتمثل الاستقرار المالي وما هي المناهج المستخدمة للاستدلال عنه؟.

3. ما هو واقع مؤشرات الحيطة الكلية لبنك الجزائر؟.

تتبع أهمية الموضوع من كون مؤشرات الإنذار المبكر أداة لتوجيه متخذي القرار وواجبي السياسات لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية للحماية من تأثر الجهاز المصرفي بالأزمات قبل وقوعها، بالإضافة إلى الحفاظ على منظومة مصرفية سليمة خالية من المخاطر والأزمات بكل أنواعها.

ولتفصيل حيثيات الورقة البحثية انتهجنا الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تم عرض تأصيل نظري لمتغيرات الدراسة الاستقرار المالي وأنظمة الإنذار المبكر، ثم اعتمدنا الأسلوب التحليلي لتحليل مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2019-2019 وقد تم معالجة الموضوع ككل من خلال النقاط التالية:

- الإطار النظري للاستقرار المالي؛

- تأصيل نظري لأنظمة الإنذار المبكر؛

- مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2019.

2. الإطار النظري للاستقرار المالي:

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفا متزايد الأهمية في سياق السياسات الاقتصادية لذلك سنحاول الوقوف على ماهيته وإبراز أهميته وأهم العناصر التي يبني عليها.

1.2 ماهية الاستقرار المالي:

ليس من السهل إعطاء تعريف واضح ودقيق لمفهوم الاستقرار المالي، وهو ما يؤكد مستشار القضايا المالية العالمية (Garry Schinasi) في قوله " لا يزال تحليل الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصاد الكلي، ويدرك كل من يحاول تعريف الاستقرار المالي أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييمه أو قياسه"، (سي، 2005، صفحة 1)، يعرف لاستقرار المالي أنه "تجنب وقوع الأزمات المالية" (مهداوي، 2016، صفحة 63) أما الاقتصادي (Crockett) يرى أن الاستقرار المالي يتطلب: (Crockett, 1997, pp. 55-96)

أن تكون المؤسسات الرئيسية أو الأكثر أهمية في النظام المالي مستقرة، بحيث أنه توجد درجة كبيرة من الثقة بأنها ستستمر في الوفاء بالتزاماتها التي تعاقدت عليها دون توقف أو دون اللجوء لمساعدة خارجية.

أن تكون الأسواق الرئيسية مستقرة، بحيث يمكن للمتعاملين الاقتصاديين التعامل فيها بثقة وبأسعار تعكس القوى الأساسية فلا تتغير بدرجة كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة عندما لا تكون هناك أي تغيرات في الاقتصاد.

وبالمقابل ركن صندوق النقد الدولي (IMF) على النوبات ضمن النظام المالي، والتي تأخذ فترات من عدم الاستقرار المالي تتحول بدورها إلى فترات من الاضطراب الحاد في الأسواق المالية والتي تضعف قابلية النظام على تقديم خدمات الدفع إلى السعر ومخاطر التحويل وتخصيص الائتمان والسيولة، ومن المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض في النشاط الحقيقي

في الاقتصاد. (وآخرون، 2012، صفحة 68) ويمكن فهم الاستقرار المالي من خلال استقرار جميع مكونات النظام المالي، استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها، ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية وذلك بفعل أهميتها، حساسيتها وتاريخها المرتبط بالأزمات - سواء كانت هي مبعث تلك الأزمات أو لا -

تأسيسا لما سبق يرتبط الاستقرار المالي بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به خاصة الأسواق المالية والبنوك التجارية ويتكفل بذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها. (بلواي، 2008، صفحة 72).

2.2- عناصر الاستقرار المالي:

تبين مما سبق أن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يستمر في تأدية وظائفه الرئيسية بكفاءة، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد ككل، ويكون النظام المالي في حالة استقرار إذا توافرت العناصر التالية:

1.2.2. الاستقرار النقدي: يعكس الاستقرار في قيمة النقود ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني مستوى التضخم منعدم أو بنسبة صفر لأن ذلك قد يوقع في الانكماش، والمقصود هنا هو الثبات النسبي لمستويات الأسعار أي بتغيرات هادئة وقابلة للتوقع دون مفاجآت.

يعتبر استقرار الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل (تضخم أو انكماش) إلى أضرار بالغة على الاقتصاد الوطني، ويمكن للاستقرار في مستويات الأسعار أن يساهم في الاستقرار المالي، بحيث يمنع التشنجات في الأسواق المالية ويقلل من عدم اليقين المرتبط بتقلبات الأسعار مما يسمح للمستهلكين والشركات باتخاذ قرارات الاستهلاك والاستثمار على أساس متين. (العراي، محاولة فحص

مدى قدرة المصارف الاسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية-أزمة الرهن العقاري نموذجاً، 2016، صفحة 113).

2.2.2. ثقة المؤسسات والأسواق: تعتبر الثقة ذات أهمية كبيرة في النظام المالي سواء بين المؤسسات المالية وعملائها أو فيما بين المؤسسات المالية نفسها، (خالد، 2013، صفحة 148).

3.2.2. الثقة بين المؤسسات المالية وعملائها: تعد أمراً بالغ الأهمية ذلك لأن كل اضطراب مالي عادة ما يرتبط بأزمة ثقة، وتنشأ أزمة الثقة في المؤسسات المالية لسببين، إما انعدام الوضوح والشفافية بينها وبين المتعاملين معها، أو نتيجة وجود شك في قدرة المؤسسات المالية على أداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها، فالثقة في المؤسسات المالية من شأنها أن تشجع العملاء على تحمل مخاطر أكبر وبالتالي إنجاز مستويات أعلى من الاستثمار مما يدعم النمو.

4.2.2. الثقة بين المؤسسات المالية: توفر السوق بين البنوك الائتمان قصير الأجل وتضمن استمرارية عمل القطاع المصرفي ومن ثم النظام المالي ككل، فقدان الثقة بين البنوك يدفعها إلى عدم تقديم الائتمان فيما بينها، ويؤدي إلى تعطيل هذه السوق ، فيهدد النظام المالي ككل.

5.2.2. استقرار أسعار الأصول: تؤثر التقلبات في أسعار الأصول المالية على القطاع المالي ومن ثم الاقتصاد الحقيقي عبر أربع قنوات وهي:

- تغير في ثروة الأسر وبالتالي الاستهلاك بفعل أثر الثروة؛
- تغير أسعار الأسهم، حيث يؤثر على القيمة السوقية لأصول قطاع الشركات نسبة إلى تكلفة الفرصة البديلة؛
- التأثير في ميزانيات الشركات مما يؤثر على حجم إنفاقها؛
- التأثير على تدفقات رؤوس الأموال دخولاً وخروجاً.

3.2. نماذج قياس الاستقرار المالي:

3.2.1. نموذج **Beaver**: قام (Beaver) سنة 1966 بدراسة لغرض التنبؤ بفشل الشركات، حيث أجريت الدراسة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة (1954-1964) فضلا عن 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة وكان معيار الفشل الذي استخدمه إما إفلاس الشركة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، واحتسب ثلاثين نسبة مالية صنفها إلى ست مجموعات رئيسية وذلك لكل من المنشآت الفاشلة والناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، والنسب المالية التي اعتمدها في صياغة النموذج هي: (أنجرو، 2007، الصفحات 108-109) نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات، نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات، نسبة صافي رأس المال إلى مجموع الموجودات، نسبة التداول، نسبة التداول السريعة.

وقد اتسم نموذج **Beaver** بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات، وتوصل سنة 1968 نتيجة الاختبارات التي أجراها إلى أن أفضل النسب في التنبؤ بالفشل على الترتيب وحسب أهميتها هي: نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛ نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.

3.2.2. نموذج **Altman (score-z)** للتنبؤ بالفشل: يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بفشل المنشآت، حيث حاول ألتمان من خلاله تجاوز الطريقة التقليدية في التحلل، إذ طبق دراسته على 66 منشأة صناعية نصفها منشآت فاشلة تعرضت للإفلاس خلال الفترة من عام 1946 حتى عام 1965 والنصف الآخر منشآت غير فاشلة خلال نفس الفترة وتم احتساب 22 نسبة من واقع التقارير المالية للمنشآت، وباستخدام

أسلوب التحلل التمييزي المتعدد توصل أثمان إلى النموذج التالي: (مطر، 2010 ، صفحة 79)

$$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.006x_4+0.999x_5$$

حيث تمثل:

Z : المؤشر الكلي.

x1 : نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

x2 : نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

x3 : نسبة الإيرادات قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

x4 : نسبة القيمة السوقية لحقوق المالكين إلى القيمة الدفترية للالتزامات.

x5 : نسبة المبيعات إلى مجموع الموجودات.

حيث قام بتطبيق النموذج على الشركات الناجحة والفاشلة وكانت الدراسة كما يلي:

إذا كانت درجة التمييز $Z \geq 2.99$ تعني أن الشركة ناجحة؛

إذا كانت درجة التمييز $Z \leq$ يعني أن الشركة يصعب تحديد وضعها، وبالتالي

تخضع لدراسة تفصيلية (مشكوك في استمراريتها)؛

إذا كانت درجة التمييز $Z \leq 81.1$ يعني أن الشركة فاشلة يحتمل إفلاسها وغير

قادرة على الاستمرار.

واستطاع نموذج أثمان التنبؤ بفشل المنشآت بدقة وصلت إلى (95 %) قبل عام

واحد من الإفلاس في حين بلغت دقة النموذج في التنبؤ بفشل المنشآت قبل عامين من

الفشل (83%) (سويدان، 2010، الصفحات 588-589).

ويطبق هذا المؤشر على المصارف وفق المعادلة التالية:

$$z = \frac{k + uROA}{\sigma ROA}$$

حيث :

K : حقوق المساهمين على الأصول؛

uROA : متوسط العائد على الأصول؛

σ ROA : الانحراف المعياري للعوائد على الأصول.

نموذج (sherrod 1987) يعتبر نموذج sherrod واحد من أكثر النماذج

الحديثة للتنبؤ بالتعثر المالي، حيث أنه يقوم على نسب مؤشرات مالية مستقلة مرتبطة بأوزانها

النسبية وفقا للمعادلة التالية (القطان، 2013، صفحة 464):

$$Z=17 X1 +9X2+3,5X3+20X4+1,5X5+0,1X6$$

حيث أن:

X1 : صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول؛

X2 : الأصول السائلة / إجمالي الأصول؛

X3 إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول؛

X4 صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول؛

X5 : إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات؛

X6 : إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

يؤدي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما تقييم مخاطر الائتمان والتنبؤ

بالفشل المالي.

ويستخدم الهدف الأول من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض

إلى المشاريع الاقتصادية، والهدف الثاني يستخدم للتأكد من استمرار الشركة في الحياة

الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة الشركة على مواولة نشاطها في المستقبل.

وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة لهذا النموذج إلى خمس فئات كما يلي: (العراقي، محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية، 2016، صفحة 185)

$Z > 25$ المنشأة غير معرضة لمخاطر الإفلاس.

$25 > Z > 20$ احتمال قليل للتعرض للمخاطر.

$20 > Z > 5$ يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس.

$5 > Z > -5$ المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس

$Z > -5$ المنشأة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس.

3. تأصيل نظري لنظم الإنذار المبكر:

ظهر الاهتمام بأنظمة الإنذار المبكر الأزمة المكسيكية (1994-1995) وازداد بعد الأزمة الآسيوية (1997-1998) بسبب الإدراك المتزايد أن الأزمات المالية والاقتصادية مكلفة للغاية بالنسبة للدول التي تتعرض لها، وانتقال الأزمة من بلد لآخر بفعل عامل العدوى حيث تستخدم لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوعه لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيلة الجزئية ومؤشرات الحيلة الكلية.

1.3. تعريف نظم الإنذار المبكر:

تعد نظم الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية من أهم النظم التي تستخدم في كأس لتحليل صحة واستقرار النظام المالي، وسيتم التعرف عليها من خلال التعاريف التالية:

تعريف (01): "يعرف بأنه نظام يصمم لتحليل الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث اضطرابات مصرفية شاملة ورصدها، وذلك في محاولة لتقييم سلامة المراكز المالية للمصارف الفردية وتحليلها كل على حدة، منعاً لوقوعها في الفشل المالي، ما يمكن من اتخاذ التدابير الضرورية لتجنبها". (الحموي، 2016، صفحة 35)

تعريف (02): " يعرف نظام الإنذار المبكر على أنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث أزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية لبلد ما، لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات التي تفيد مسبقاً في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني". (الغربي، صفحة 68)

تعريف (03): "يمكن تعريف نظم الإنذار المبكر على أنها مجموعة عمليات إجراءات نماذج مؤشرات...، تقوم بتجميع المعلومات والمعطيات من أجل تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر، التعرف على هذه المخاطر، وعلى أثرها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلاً". (وآخرون د..، 2017، صفحة 33)

بناء على ما سبق، يمكن القول أن أنظمة الإنذار المبكر وسيلة تمكن من التنبيه المسبق بحدوث المخاطر على المستوى الجزئي (حالة مؤسسة مالية واحدة)، أو على المستوى الكلي (حالة النظام المالي ككل)، وبالتالي فهي تعد بمثابة إشارات تنبؤ بقرب حدوث الأزمات مما يمكن من تداركها باتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة وفي الوقت المناسب.

2.3. مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية:

هناك العديد من المؤشرات الرقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها حيث تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، ومن أهم هذه المؤشرات في هذا المجال مؤشرات الحيطة الكلية، حيث عُرفت أنها "مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات رقابية تستخدم في تقييم مدى تأثر النظام المصرفي بالصدمات والأزمات الاقتصادية الكلية، فهي تعمل أداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، وذلك بمراقبة ورصد التقلبات الكبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من تأثير هذه التقلبات في النشاط المصرفي والائتماني". (الحموي، "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة"، 2016، صفحة 38)، كما عرف كل من (EVANS) و(HILBERS) مؤشرات الحيطة الكلية على أنها "مؤشرات تدل على صحة استقرار النظام المالي، التي تسمح بتقييم تعرضه للصدمات". (حمي، 2017-2018، صفحة 202).

كما تعرف على أنها "التوجه في الترتيبات التنظيمية والإشرافية، ويقصد بها معايير النظام على نطاق واسع من المنظور النظامي وليس من منظور سلامة ومثانة المؤسسات منفردة وعلى أساس مستقل، وهذا يعني إتباع مقارنة "من الأعلى للأسفل" (Top-down approach)، والعمل بمعايير السلامة المرغوب بها بالنسبة للنظام المالي ككل والمستمدة من المؤسسات الفردية، مما ينص على الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن مختلف

عوامل الخطر تعتمد على السلوك الجماعي للمؤسسات المالية. (BORIO, 22 July 2010, p. 04).

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن مؤشرات الحيطة الكلية عبارة عن مؤشرات تقوم بالرصد والمراقبة إضافة للإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث تصب كل اهتمامها في تقييم سلامة القطاع المصرفي للحفاظ على نظام قوي وفعال.

3.3. أهمية مؤشرات الحيطة الكلية وأهدافها:

تستند مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي إلى مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوعه، لذلك فقد احتلت هذه المؤشرات اهتماما كبيرا من قبل البنوك المركزي، وتنبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالية للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي تعمل أيضا كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي والملي للخطر. (حميني، 2017-2018، صفحة 203).

ويمكن توضيح أهمية هذه المؤشرات في النقاط التالية: (الحموي، ، "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة"،، صفحة 38):

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية؛
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء؛
- تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات؛
- تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية باستخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليا ودوليا؛

• تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية، والتقليل من حدتها
يتمثل الهدف الرئيسي للحيطة الكلية في ضمان استقرار النظام المالي بأكمله وتجنب خلق
وتجسيد المخاطر النظامية. وعليه، فهدف سياسة الحيطة الكلية يعد هدفا مضاعفا، فمن
جهة هو محاربة التقلبات الحاصلة في النظم المالية، وهذا يعني التأثير الذي يمكن أن تحدثه
النظم المالية من تضخيم للدورات الاقتصادية، سواء كانت من خلال مرحلة تعزيز ظهور
الارتفاعات المفرطة والتي من خلالها تتراكم المخاطر وتقوم بأقل من قيمتها أو العكس من
ذلك، أي زيادة الاضطرابات في مرحلة الركود بسبب العزوف المفرط عن المخاطرة. ويمكن أن
تؤدي هذه الظواهر إلى تشكل فقاعات أسعار الأصول، أو إلى حدوث انتكاسات مفاجئة
للدورة.

من جهة أخرى، توجه سياسة الحيطة الكلية لتعزيز مرونة النظام المالي، بمعنى قدرته
على امتصاص الصدمات المالية أو الاقتصادية دون حدوث تداعيات خطيرة. ولهذا تستهدف
سياسة الحيطة الكلية خاصة المؤسسات ذات الأهمية النظامية والتي يمكن أن يشكل فشلها
خطراً على النظام المالي بأكمله. وفي الواقع، فإن ذلك لا ينص على منع كل أنواع الفشل
لكن تجنب ذلك الفشل الذي لا يمكن للنظام المالي تحمله. وفي هذا السياق، تسعى سياسة
الحيطة الكلية للحد من ظواهر الفشل الجماعية الناجمة عن الترابط القوي أو التعرض الكبير
لنفس الخطر، وبالتالي تقليص احتمال وأثر الفشل النظامي (حميني، 2017-2018،
صفحة 204).

4.3. مؤشرات الحيطة الكلية وتأثيرها على القطاع المصرفي:

يؤثر الجهاز المصرفي ويتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ إن بعض التطورات
الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، حيث تتذبذب المتغيرات الاقتصادية الكلية على

نحو كبير قبيل وقوع الأزمات المصرفية العامة، لذلك يجب مراقبة اتجاه ومدى تذبذب هذه المتغيرات بشكل مستمر ومن هذه المؤشرات:

1.4.3. النمو الاقتصادي (Economic Growth): وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف من مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما أن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية. (وآخرون د.، "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية"، 2017، صفحة 38).

2.4.3. التضخم (Inflation): إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك أن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار. كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية (Others، April، 2000، صفحة 04)

3.4.3. ميزان مدفوعات (Balance of Payment): يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلبا على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلا عن انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشرا على عدم الاستقرار في النظام المالي. كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سببا رئيسيا في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما

البلدان التي تتصف صادراتها بالتركيز في السلع) العميد، مؤشرات الحيطه الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات، دراسة تطبيقية حالة العراق).

4.4.3. أسعار الفائدة وأسعار الصرف (Exchange and Interest Prices): إن ارتفاع المستويات الحقيقية لمعدلات الفائدة قد يؤدي إلى حدوث الفشل المالي في المؤسسات المصرفية وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة (Nonperforming loans) لإجمالي القروض.

وبالنسبة لتقلبات أسعار الصرف فإن الارتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين، بينما قد يحث التخفيض الكبير لقيمة العملة الوطنية قدرة المقترضين على خدمة الدين، ولكنه في الوقت ذاته يضعف من قدرة المقترضين الآخرين من غير المصدرين على تسديد الدين (خدمة الدين)، ويمكن للتغيرات الكبيرة في أسعار الصرف أن تخلق ضغوطا على كاهل القطاع المصرفي بشكل مباشر (انخفاض القيم السوقية لأصولها المالية)، أو بشكل غير مباشر (تعثر نسبة كبيرة من محفظة قروضها بسبب عجز المقترضين عن السداد لتأثرهم بالتقلبات الاقتصادية والسوقية المحيطة).

5.4.3. ازدهار الاقتراض وأسعار الأسهم (Lending and Asset Price Booms): يعبر عن ازدهار الإقراض بالفرق ما بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة. أما فيما يخص ازدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية. (العميد، صفحة 11).

4. مؤشرات الحيطة الجزئية والكلية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

لتقييم مدى سلامة الجهاز المصرفي الجزائري وحتى نستدل عن مستوى الاستقرار المالي عمدنا إلى تطبيق أنظمة الإنذار المبكر بشقيها كمؤشرات الحيطة الجزئية بتطبيقها على البنك الوطني الجزائري، ومؤشرات الحيطة الكلية بالاعتماد على تقارير البنك المركزي كونها تمش الاقتصاد ككل، وهذا

1.4. مؤشرات الحيطة الجزئية:

لقد حاولنا تطبيق مؤشرات الحيطة الجزئية على أحد المصارف العمومية الجزائرية و هو البنك الوطني الجزائري (BNA) اعتمادا على القوائم المالية الخاصة به من الميزانيات وجدول حساب النتائج خلال الفترة (2010-2019) .

1.1.4. معدل كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري: في نهاية 2017، بلغ معدل ملاءة القطاع المصرفي الجزائري بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 15.2%، و 19.7% بالنسبة لمعدل الملاءة الإجمالية، أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل3 و يمكن عرض قيمها في الجدول التالي:

يعد رأس المال خط الدفاع الأول لامتنعاص أية خسائر محتملة في حالة انخفاض قيمة بنود عناصر الميزانية وخارج الميزانية فالملاءة المالية أمر مهم ومقياس لهامش الأمان بالبنك فهي تسمح له بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية تعكس مؤشرات الصلابة المالية حسب تقرير 2017 أن القطاع المصرفي لا يزال صلبا، حيث عرف معدل الملاءة الإجمالية والعائد على الأصول تحسنا بالرغم من كونها ضمن المستويات السائدة بالأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة.

الجدول رقم 01 : مؤشرات ملاءة القطاع المصرفي الجزائري

| المصارف العمومية | | القطاع المصرفي | | |
|-----------------------------|------------------------------|-----------------------------|------------------------------|------|
| نسبة الملاءة القاعدية(%) | نسبة الملاءة الإجمالية(%) | نسبة الملاءة القاعدية(%) | نسبة الملاءة الإجمالية(%) | |
| 14.59 | 17.71 | 15.75 | 19.39 | 2015 |
| 15.52 | 18.47 | 16.33 | 18.86 | 2016 |
| 14.56 | 19.76 | 15.18 | 19.56 | 2017 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

وبالنسبة لبنك الجزائر فإنه يعزز نسبة الملاءة الإجمالية (القرض، 2003) ويتبين لنا أن أعلى مستوى بلغته نسبة الملاءة الإجمالية سنة 2017 للقطاع المصرفي ككل 19.56% وعدل ملاءة المصارف بالنسبة للأموال القاعدية 15.18% مسجلا تراجعاً عن السنوات السابقة إلا أنها تبقى اعلي بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل 3، وعليه يمكن القول أن ملاءة القطاع البنكي الجزائري لازلت جيدة. تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة، بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين على حد سواء، وسيتم عرض تطور مكونات رأس المال ومعدل كفاية رأس المال لبنك الوطني الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تطور مكونات رأس المال ومعدل كفاية رأس المال
خلال الفترة 2010-2019

ألف دينار

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| رأس مال مدفوع | 41600 | 41600 | 41600 | 41600 | 41600 | 41600 | 41600 | 41600 | 150000 | 150000 |
| احتياطات | 24840 | 65647 | 86805 | 98985 | 106245 | 131030 | 155567 | 178987 | 90574 | 114406 |
| أرباح | 32600 | 34819 | 27180 | 30238 | 29784 | 29538 | 31420 | 29987 | 35832 | 19064 |
| فرق إعادة التقييم | 14122 | 14122 | 14122 | 14122 | 14122 | 14122 | 14122 | 14122 | 14122 | 14122 |
| الترحيل | 13746 | 662- | 2 | 2 | 5703 | 5703 | 5703 | 5703 | 5703 | 5703 |
| فرق التقييم | 228 | 945 | 11808 | 2862 | 2459 | 6155- | 5170- | 3877- | 7991- | 228 |
| مجموع رأس المال | 126908 | 155755 | 170652 | 196754 | 200317 | 224452 | 242257 | 265230 | 292355 | 295304 |
| معيار كفاية رأس المال (%) | - | - | 27.22 | 28.23 | 25.32 | 22.30 | 25.32 | 28.23 | 27.22 | 23.39 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

سجل البنك الوطني الجزائري قيما فاقت متطلبات رأس المال المفروضة من قبل لجنة

بازل، كما عمدت الدولة لتعزيز جودة رأس المال من خلال رفع رأس ماله الأساسي.

2.1.4. إيرادات وربحية البنك الوطني الجزائري: للاستدلال على ربحية البنك اعتمدنا على تقدير نموذج ديون من خلال احتساب معدل العائد على حقوق الملكية الذي يمكننا من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك (العال، 2001، صفحة 78) ولقد أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة علم أن العائد على الأصول (ROA) يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استنادًا إلى أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف الأصول.

الجدول رقم 03: مؤشرات مردودية البنك الوطني الجزائري

| EM | ROA | ROE | السنوات |
|---------|--------|------|---------|
| 11.20 % | 2.29 % | 26 % | 2010 |
| 10.41 % | 2.15 % | 22 % | 2011 |
| 12.07 % | 1.32 % | 16 % | 2012 |
| 11.11 % | 1.38 % | 15 % | 2013 |
| 13.08 % | 1.14 % | 15 % | 2014 |
| 12.11 % | 1.09 % | 13 % | 2015 |
| 11.74 % | 1.11 % | 13 % | 2016 |
| 10.66 % | 1.06 % | 11 % | 2017 |
| 10.54 % | 1.16 % | 12 % | 2018 |
| 11.83 % | 0.55 % | 6 % | 2019 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02 والقوائم المالية للبنك

الوطني الجزائري

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية في انخفاض مستمر خلال الفترة (2010-2019) من 26% إلى 6%، فهذه النسب تعكس معدل العائد الذي يتحصل عليه المستثمرون ولكن انخفاضها قد يؤثر في حصولهم على أرباحهم وهذا راجع إما إلى انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال وبالتالي البنك فشل في تحقيق عوائد تتلاءم مع حجمه، أما بالنسبة للعائد على الأصول نلاحظ أنه غير مستقر، فقد عرف تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض وهو أمر طبيعي كون البنوك التجارية مؤسسات الرفع المالي أي أنها تعتمد على الاستدانة من أجل بلوغ عائد على حقوق الملكية يتوافق مع النشاطات الاقتصادية الأخرى و التي تتعرض لنفس حجم المخاطر .

2.4. مؤشرات البيئة الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2019:

يعد الجهاز المصرفي الجزائري أحد أجهزة الحكومة، حيث تجسد سياسة اقتصادية حكومية عامة وشاملة، ويقوم الجهاز المصرفي على إضفاء سياسة نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار كهدف أساسي، وهو ما قد يتناقض في بعض الأحيان مع أهداف الحكومة، وبما أن التقلبات في القطاع المصرفي تنعكس على الاقتصاد الكلي وتضعف من أداء الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى حدوث الأزمات، سنحاول تجميع المؤشرات الكلية المتمثلة في معدل الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، معدل التضخم، سعر الصرف، العرض النقدي، ونسبة نموه.

الجدول رقم 04: مؤشرات كلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2019

| السنوات | معدل نمو الناتج المحلي | ميزان المدفوعات | نسبة التضخم | الدولار | الأورو | معدل البطالة العرض النقدي | معدل البطالة العرض النقدي |
|---------|------------------------|-----------------|-------------|---------|--------|---------------------------|---------------------------|
| 2010 | 1,75 | 15,58 | 3,91 | 73 | 103 | 5513, | 9,96 |
| 2011 | 0,98 | 20,14 | 4,52 | 76 | 106 | 119,9 | 9,96 |
| 2012 | 1,4 | 12,06 | 8,89 | 78 | 102 | 410,9 | 10,97 |

| | | | | | | | |
|------|-------|--------|------|-----|-----|-------|-------|
| 2013 | 0,76 | 13 | 3,26 | 78 | 106 | 18,4 | 29,8 |
| 2014 | 1,71 | -5,88 | 2,92 | 87 | 107 | 14,42 | 110,2 |
| 2015 | 1,6 | -27,54 | 4,8 | 107 | 117 | 0.30 | 111,2 |
| 2016 | 1,1 | -26,03 | 6,4 | 110 | 116 | 20,8 | 10,20 |
| 2017 | -0,75 | -21,76 | 5,59 | 114 | 137 | 8,38 | 12 |
| 2018 | -0,62 | -15,82 | 4,27 | 118 | 135 | 11,10 | 11,88 |
| 2019 | 0.8 | -18.36 | 1.95 | - | - | 5-0,8 | 11,70 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2010-2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الجزائري في الفترة (2010-2019) عرف تذبذب في قيمه إلى أن بلغ مستويات سالبة، ففي سنة 2010 قدر بـ 1.71% ليتراجع تدريجيا محققا سنة 2017-0.75%، وهذا يعبر عن أداء اقتصادي سيئ تبرره الأزمة البترولية سنة 2014، فمعدل نمو الناتج المحلي مؤشر لتحديد وقياس مكانة الدولة بين الدول الأخرى من رفاهية ومستوى معيشي جيد للفرد، وقد بقي سالبا- 0,62% سنة 2018، الأمر الذي يتواصل بفعل انكماش الاقتصاد الجزائري بنسبة 3.9% خلال الربع الأول من 2021 بعد نمو بنسبة 1.3% في نفس الفترة من عام 2019، وأن هذا النمو السلبي كان بسبب إجراءات العزل العام جراء تفشي فيروس كورونا، والأداء السيئ لقطاع النفط والغاز الحيوي.

من خلال تقارير بنك الجزائر، يمكننا أن نرى أن قيم ميزان مدفوعات خلال الفترة 2010-2013 موجبة وبذلك حقق فائضا، حيث تم تحقيق ما يعادل 13 إلى 15,58 مليار دولار أمريكي، إلا أنه بداية من سنة 2014 بدأت القيم تتجه نحو السالب إلى غاية 2019، حيث تراوحت ما بين -5,88 إلى -27,54 مليار دولار أمريكي دولار، ويرجع

السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول (أزمة البترول لسنة 2014) خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بنسبة 95%.

من المعلوم أن معدلات التضخم المرتفعة عادة ما تؤدي إلى حدوث أزمة مالية فالتضخم المالي هو الارتفاع في المستوى العام للسعار وارتفاع في مستوى التكاليف وما يترتب على ذلك من تدهور في القوة الشرائية للنقود أي أنه يفقد المال قيمته ما يضر بالمدخرات ويقلل التعامل مع البنوك، من الجدول السابق نلاحظ أنه طول فترة الدراسة هناك تذبذب كبير بين الارتفاع والانخفاض في معدلات التضخم، الأمر الذي يخلق عدم استقرار نقدي يؤثر سلبا على النظام المالي وبالفعل كانت هذه المعدلات تتوجه نحو الارتفاع خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2012، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وانخفاض القدرة الشرائية حتى وصل إلى أعلى معدل سجلته الجزائر قدر بـ 8,87%، خلال سنة 2013 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض، إلى أن شهدت سنة 2014 أدنى مستوياتها 2,92%، لكن في سنة 2015 و2016 ارتفعت من جديد حيث تم تسجيل معدلي 4,8% و 6,4% على التوالي، وهذا بسبب الانخفاض المسجل في أسعار البترول.

من خلال المنحنى نلاحظ أن هناك تطور في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي والأورو، وهنا يمكن القول أن سعر صرف الدينار الجزائري شهد تدهورا متواصلا في قيمته عاما تلو الآخر في مقابل العملات الرئيسية خلال فترة الدراسة، علما أن أسعار صرف الدينار الجزائري تحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية للصرف على أساس ظروف العرض والطلب، وهذا ما يؤثر سلبا على القطاع المالي والاقتصاد ككل.

تعكس قيم الجدول أن عرض النقود في تزايد بمعدل متزايدة إلى غاية 2014 حيث عرف نمو بنسبة 14.42%، ليتراجع بشكل ملحوظ خلال سنتي 2015-2016 ثم ينتعش من جديد مطلع 2018 ليبلغ 82,11970161 دينار جزائري، بسبب قيام

الجزائر بتحويل احتياطات الصرف إلى عرض نقدي لتمويل المشاريع المختلفة والتغلب على انخفاض أسعار النفط.

4. خاتمة:

أصبح الاستقرار المالي من أهم القضايا التي تطارد البنوك، خاصة أن أداء البنوك ينعكس بصورة مباشرة على النظام المصرفي والمالي وبلوغ السلامة المصرفية نلجأ إلى أنظمة الإنذار المبكر، حيث تلعب مؤشرات الحيلة بشقيها الكلية (مؤشرات الاقتصاد الكلي) ومؤشرات الحيلة الجزئية دورا في التنبؤ بالمخاطر و إدارتها والحد من تأثيراتها، إذ لا بد من الاستعانة بها للاستدلال على الاستقرار المالي والنقدي، فهي كاشف لنقاط قوة والضعف بالبنوك من خلال تقييم وتحليل شاملين لأدائها، إضافة إلى أنها تقوم بالتركيز على العناصر السلبية وتحويلها إلى استراتيجيات للإدارة للتغلب على المخاطر التي تواجه البنوك، وقد أسفرت هذه المؤشرات في الجزائر على جملة من النتائج التالية:

يتمتع النظام المصرفي عموما والبنك الوطني الجزائري بمستوى جيد من الرسمة، كما أن معدلات الربحية تعد عالية ومحفزة مقارنة مع النظم الشبيهة، إلا أن العلاقة الوطيدة بين النظام المصرفي بل لنقل الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات يضاعف من التعرض للمخاطر النظامية خاصة في ظل التراجع المستمر لمؤشرات نمو الناتج المحلي وأسعار البترول في الساحة الدولية خلال الفترات القادمة، كما أن هيمنة البنوك العمومية على القطاع لا تمكننا من معرفة الوضع الحقيقي له، باعتبار أن الدولة هي التي تمول وتصحح الاضطرابات، وبالتالي لا يمكن أن نتمتع على مدى استقرار القطاع البنكي الجزائري وحده لتحليل وقياس سلامة الاستقرار المالي الكلي في الجزائر؛

لا يتأثر النظام المصرفي إجمالاً بالأزمات العالمية الخارجية وبالتالي لا تمثل تهديداً حقيقياً على استقراره المالي وهذا ما أثبتته أزمة الرهن العقاري لان الجهاز المصرفي الجزائري نظام مغلق على الخارج، دون أن نهمّل الأصول المالية التي تراكمت خلال الفترة التي سبقت 2008؛

تدني معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدهور النشاط المصرفي نتيجة انخفاض وتيرة الوساطة المالية وتراجع الاستثمار وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، الأمر الذي يجعل البنوك غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وسداد ديونها وهو ما شهدته الجزائر خلال العشرية الأخيرة وبطبيعة الحال الأمر الذي من شأنه زعزعة الاستقرار المالي؛

يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال فترة الدراسة هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري بسبب تراجع عائدات النفطية، مقابل تصاعد الواردات من السلع، وقد تواصل العجز بداية من سنة 2014 إلى يومنا هذا علماً أن أسعار النفط عرفت انخفاضاً حاداً لتصل إلى مستويات قياسية 27 دولار سنة 2016 الأمر الذي أوقع الجزائر في وضعية صعبة بسبب اعتمادها على عائده كأساس لتمويل موازنتها.

● تعد مؤشرات الصلابة المالية والإنذار المبكر نماذج قادرة على تحليل ورصد مؤشرات الاستقرار المالي كونها تحدد بؤر العجز وتسمح بتحديد قنوات انتقال المخاطر وبالتالي تقديرها وإدارتها والتحكم بها؛

● إن تطبيق معايير الحيطة ما هو إلا أداة، حيث تكون هذه المؤشرات أساس لبناء نظام للإنذار المبكر للأزمات، مع ضرورة وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجياً بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة الاقتصاد والجهاز المصرفي لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات.

● من أجل دعم الاستقرار المالي في الجزائر لا بد من تحقيق جملة من المتطلبات تدعم جهود بنك الجزائر:

● بالرغم من كون نظم الإنذار المبكر أفضل من الأدوات الرقابية لأنها تدعمنا بمعطيات كمية وإحصائيات تعكس الوضع المالي إلا أنه يجب اعتماد استراتيجيات ومناهج مختلفة لتحليل الصلابة المالية وذلك لرسم صورة متكاملة عن الوضع بالجزائر كمقررات بازل برنامج تقييم القطاع المالي PESF، واختبارات الإجهاد المالي؛

● حتمية تنشيط السوق المالي من أجل تعزيز الشفافية ودعم التوجهات النقدية والحقيقية للاقتصاد؛

● العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري والتخلص تدريجيا من التبعية لريع البترول؛

● إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري لتخفيض نسبة التركيز للقطاع العام واعتماد استراتيجيات مغايرة للنمو كالتحالفات واستراتيجيات الاندماج والاستحواذ من خلال محاولة فتح رأسمال البنوك العمومية؛

● تشجيع المصارف الخاصة ومنحها حصة سوقية أكبر.

قائمة المراجع:

- Andrew Crockett .(1997) .Why is financial stability a goal of public Policy ? in maintaining financial stability in a Global Economie, Symposium proceedings .Fédéral Reserve Bank of Kansas city
- Banque Da Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2010 .
- Banque Da Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2012 .
- Banque Da Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2012 .
- Banque Da Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2016 .

- Banque Da Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2017 .
- Banque Da Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2018 .
- Claudio BORIO 22) .July 2010" .(Impementing a Macroprudential Framework: Blanding Boldness and Realism ."Bank International of Settlements.
- Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2010 Banque Da Algérie.
- Owen Evans and Others) .April, 2000 " .(Macroprudential Indicators of Financail Soundness ."Ossasional paper 192: IMF, Washington DC.
- أحمد مهدي بلوافي. (2008). البنوك الإسلامية والاستقرار المالي. مجلة الملك عبد العزيز 21 (2).
- الحمداني رافعة إبراهيم، ياسين طه ياسين القطان. (2013). استخدام نموذج sherrod للنتبؤ بالفشل المالي . دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في ننوى. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 5 (10).
- العيد صوفان، أ.د أحمد الغربي. "مؤشؤشرات نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية (جامعة جيجل، المحرر) مجلة الإدارة والتنمية والبحوث العلمية (العدد 10) .
- إمان أنجرو. (2007). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض-المصرف الصناعي السوري نموذجاً. جامعة تشرين، سوريا: مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير تخصص محاسبة.
- جهاد حمدي إسماعيل مطر. (2010). نموذج مقترح للنتبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين. غزة- فلسطين: مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- حورية حمي. (2017-2018). "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة

- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم . جامعة قسنطينة2
الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- د. بلقطة براهيم وآخرون. (2017). "فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية". جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 33.
- طارق 2015عبد العال.(2001). "تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة" الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر .
- علي عبد الرضا حمودي العميد. (بلا تاريخ). مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالأزمات،دراسة تطبيقية حالة العراق. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،البنك المركزي العراقي.
- غازي شينا سي. (2005). الحفاظ على الاستقرار المالي. مجلة قضايا اقتصادية (13).
- قانون النقد و القرض. (2003). التعليم(04-08) المادة 71 من الأمر 03-77.
- مشتاق محمود السبعوي وآخرون.(2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية (2).
- مصطفى العرابي. (2016). محاولة فحص مدى قدرة المصارف الإسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- مصطفى العرابي. (2016). محاولة فحص مدى قدرة المصارف الاسلامية على الصمود أمام الأزمات المالية-أزمة الرهن العقاري نموذجا. الشلف- الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

- موسى مبارك خالد. (2013). صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية. سكيكدة- الجزائر، جامعة 20 أوت 1955: رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في العلوم الاقتصادية.
- ميشال سويدان. (28-29 أبريل, 2010). مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية. المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية .
- نزمين محمد غسان الحموي. (2016). "نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة". سوريا: جامعة دمشق.
- هند مهداوي. (2016). التمويل المصرفي الإسلامي الحل البديل للأزمات المالية العالمية. تلمسان، جامعة أبي بكر بالقائد: رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك.